

على هامثلل الصراحة

■ **إحسان شمran الياسري**

عن المرأة..

ظاهرة العنوسة (٢)

عندما نتحدث عن المرأة وحقوقها وأوارها، يجب ألا نغفل (ظاهرة العنوسة) المستشرية في كل المجتمعات، ومنها مجتمعنا العراقي...ول هذه الظاهرة أسبابها ونتائجها.
وغني عن القول، أن أسبابها اقتصادية واجتماعية وربما سياسية (عندما يتعذر على عضوة في البرلمان مثلا أن تحصل على زوج!)..

ولا تستمد الأسباب الأصلية إلا من مسبباتها الفرعية.. فيوم نتحدث عن الأسباب الاقتصادية للظاهرة، نجد أن الأسرة تتحمل جزءا من المسؤولية في عدم تهيئة جيل قادر على مواجهة الحياة وعبور الحالة التي عاشتها الأسرة... وباستثناء الأسر الفقيرة المكافحة والشجاعة التي تقطعت من قوت يومها كي يصل أبنائها وبناتها الى مستويات متقدمة من التعليم، فإن معظم الأسر (تستسهل) حالة الفقر والبؤس، فتوطن أو ضاعها عليها.

وبدلا من الضغط على أبنائها للاستمرار بالدراسة، تجرهم الى ميادين العمل الرخيصة الأجر.. فيضيع مستقبل أبنائها.. وعندما تأتي ساعات الحساب، ويصل الولد، والبتت الى عمر الزواج، وهو موضوعنا، تعجز الأسرة عن (التفكير) بتزويج ابنتها، وتعجز أسرة أخرى عن التفكير بخطة البنت الفقيرة.. كما يعجز الفقراء عن التقدم لخطة البنات من الأسر الأكثر غنى ومن الموظفات وربات البيوت.

وتتفاقم المشكلة عندما تصعد سقفو المطالب لذوي البنات فيترفعن عن القبول بالشباب من الفقراء.. او قد يقبلن ولكن بشروط قاسية تحول دون إتمام القضية.
وبين أن تقبل البنت او يقبل أهلها، يضع الوقت المناسب للزواج، ويضي العمر الجميل ثمنا لمقاييس ومعايير زائفة تتحمل المرأة اللوزر المناسب منها.

وكل ما عرضته السينما المصرية والهندية والتركية صحيح بالمطلق، حتى لو قلنا أنها مجرد أفلام.. فالشهادة التي تبديها بعض العائلات، لتجاوز التشكيلات صحيحة، وهي موجودة في مجتمعنا أيضا، وسوء التصرف والظلم الذي يتيديه عائلات أخرى موجود أيضا... و (عجرفة) البنات موجودة..

ما تحتاجه قضية المرأة لا تحصل عليه من قرارات سياسية او من مناصب رفيعة للمرأة.. بل من مشروع (نسائي) بامتياز لتعديل المفاهيم والسلوكيات.. للدخول مباشرة الى البيوت وتزويج الأسرة للقبض على الرجال متلبسين بظلمهم وبالقلاع التي شيدتها لهم المرأة.
وعندها تتحول العلاقة الأسرية الى صداقة بين الزوج وزوجته ومع بناته، وبين الأولاد والبنات.. فتقصص البنت عن تحبه ومن لا تحبه، ويفعل الولد كذلك..

به عائلته".

فريق حل المشكلات

مدير مكتب حقوق الإنسان في بابل التابع لوزارة حقوق الإنسان محمد عيسى مهدي قال لـ"المدى": أنه تم تشكيل فريق عمل باسم (فريق حل المشكلات)، يضم جميع الدوائر ذات العلاقة، وهي وزارة العدل ممثلة بقاضي الأحداث، ودائرة الرعاية الأحداث ودائرة صحة بابل، إضافة إلى مديرتي التربية والشرطة في بابل وممثلين عن الوقفين الشعبي والسني، إلى جانب المحافظة ومجلس المحافظة وممثل عن قائممقامية قضاء الحلة وجامعة بابل، وضع حل سريع لظاهرة التسول.
وبين أن الفريق خرج بعدة توصيات، منها إجراء جرد بالأبنية والدور الخاصة بالرعاية الاجتماعية لمعرفة طاقاتها الاستيعابية وما تحتاجه من مستلزمات لاستيعاب المتسولين، فضلا عن ترجيل المتسولين الوافدين إلى محافظاتهم التي جاؤوا منها، مضيفا أن التوصيات تضمنت أيضا شمول جميع المشردين والمتسولين بشبكة الحماية الاجتماعية وفقا للضوابط.
وأضاف مهدي أنه تقرر خلال الاجتماع الذي عقد قبل أيام، قيام مديرية الشرطة بمنع التسول وتوفير أماكن للمتسولين لحين إحالتهم للقضاء، وإعداد دراسة بعدد المتسولين، مشيرا إلى أنه تم تسجيل ١٢ طفلا متسولا متسربا من الدارسة في التعليم المسرع وإحالة عدد من المتسولين كبار السن إلى دور السكن الخاص بهم وتحويل مجموعة من المتسولين إلى محافظاتهم الاصلية.

بيئة دىالى تباشر بتنفيذ مشروع

قياس نسبة الضوضاء في المدينة

□ **ديالى / المدى**

أعلنت دائرة بيئة محافظة ديالى، الثلاثاء، عن المباشرة بتنفيذ مشروع قياس نسب الضوضاء في مدينة بعقوبة، مؤكداً أنه يهدف إلى تحديد الآثار السلبية للضوضاء.
وقال مدير دائرة بيئة ديالى عبد الله الشمري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن دائرته باشرت بتطبيق مشروع قياس نسبة الضوضاء في بعقوبة من خلال استخدام جهاز متحرك متخصص يعطي بيانات واضحة إلى جهاز حاسوب مرتبط على حاسة السمع"، معتبرا أن "المشروع يتكسب أهمية علمية مستعطي الكثير من النتائج الإيجابية التي يمكن استغلالها خلال الفترة المقبلة في الدراسات العلمية إضافة إلى إعطاء الحلول المنطقية التي تسهم في تخفيف الضوضاء في مراكز المدن الرئيسية".
يذكر أن غالبية مراكز المدن الرئيسية في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، تعاني ارتفاعا كبيرا بنسبة الضوضاء نتيجة أزمة المرور التي تدفع الكثير من سائقي المركبات إلى الإسراف باستخدام المنبهات العالية مما يؤثر بشكل ملحوظ على نفسية الأهالي.

محليات



تصوير.. محمود رؤوف محمود

الاغتيالات تعود إلى المشهد الموصلـي وضحاياها

الطلبة والأساتذة الجامعيون

□ **بغداد / المدى**

بالرغم من أن محافظة نينوى تشهد تحسنا نسبيا في الجانب الأمني، إلا أن عمليات الاغتيالات المتكررة لطلبة وتربيسي جامعة الموصل، أعادت إلى ذاكرة الموصلين سنوات عصيبة حولت مدينهم إلى ساحة معارك وحقول مزروعة بالعبوات الناسفة والسيارات المفخخة.
عمليات استهداف الطلبة والأساتذة الجامعيين في نينوى أثارَت ردود أفعال غاضبة بين الأوساط الجامعية في المحافظة، مطالبين الأجهزة المختصة بوضع حد لهذه الممارسات، ومحذرين في الوقت نفسه من أن استمرار عمليات الاغتيالات ستدفع بالكلفاءت إلى التفكير بالهجرة.

"وما لم توفر حماية كافية للطلبة فإن الأمور ستزداد سوءا".

في حين ناشد الطالب فلاح الطائي في كلية الفنون، الحكومة المحلية ومجلس محافظة نينوى بتوفير الأمن بعد تعرض عدد من الطلبة والأساتذة إلى الاغتيال دون رادع أمني.

من جانبه، قال مصدر أمني مسؤول في المحافظة: إن غرفة عمليات نينوى سجلت عمليات اغتيال نحو تسعة من الطلبة، بينهم طالبة من القسم الداخلي، إضافة إلى اغتيال ثلاثة أساتذة في جامعة الموصل، فضلا عن اختطاف البعض منهم ودفع فدية مالية مقابل إطلاق سراحهم.
بدوره أكد الأستاذ التدريسي عبد الواحد ادريس من كلية العلوم بجامعة الموصل، إن الاغتيالات التي تطال التدريسي

وتنتهي بالموظف العامل في هذه الجامعة باتت تؤثر على الحالة النفسية للطلاب والأستاذ على حد سواء.

وأشار إلى أن "جميع الضحايا أبرياء تتم تصفيتهم على أيدي مجاميع قذرة لأسباب غير مقنعة"، بحسب تعبيره.

زميله في الكلية الدكتور وليد النعيمي، حمل الحكومة المحلية مسؤولية ما وصفه بـ"الانفلات الأمني كونها حكومة ضعيفة ولا تستطيع أن تقدم أي مقترح أو تضع أي خطة أمنية تحرص على أرواح الطلبة".

وتابع بالقول: أن "جامعة الموصل التي قدمت العديد من الشهداء اعتادت على هذه العمليات التي ليس لها أية دوافع أو أسباب مقنعة".

فيما نبه الدكتور محي الدين توفيق من

بابل تشكل فريق عمل للحد من ظاهرة التسول

□ **بابل / المدى**

إيمان مهدي، إحدى النساء من محافظة بابل التي اتمهنت التسول من أجل تأمين معيشة عائلتها المكونة من أربعة أطفال، نراها صباح كل يوم في أحد (كراجات) مواقف النقل تمتد يدها للأخرين أملا بالحصول على مبلغ من المال.
"المدى" سألت مهدي عن أسباب تسولها، فأجابت خجلة، "لكي لا أبيع شرقي، ومن أجل أن أرعى أطفالتي".
ومثل إيمان مهدي المئات من المتسولين نساء ورجالا وأطفالا، تراهم ونسمع عنهم يتسولون في الشوارع والأسواق ومواقف السيارات، في بلد ميزانيته خيالية.

□ **بابل / إقبال محمد**

أطفال جيع

الطفل احمد، قال لـ"المدى": أنه وشقيقه يتسولان لإعالة أسرتهما، مبينا "أنجول منذ الصباح الباكر وحتى منتصف النهار، أمد يدي وطلب الصدقة والمعونة، البعض يتعطفون علينا والبعض الآخر يقول (الله ينظلك)". وأشار احمد إلى أن العديد من اصدقائه "هم الآن في الصف الخامس

تنويه

كنا قد نشرنا في العدد 2380

في 1/31 / 2012 اعلاناً خاصا

لشركة العامة لتسويق الادوية

والمستلزمات الطبية (كيماديا)

والخاص بـ (مواد الاوساط

الزرعية) وقد ورد في الاعلان

الرقم (1 / 2 / 142012) والصحيح

هو (14 / 2 / 2012) في النص

الانكليزي...

لذا اقتضى التنويه



شوارع تعج بالتسولين.. أرسيف

خاصة وأنه بلد غني بلغت ميزانيته للعام الحالي أكثر من ١١٠ مليارات دولار". وتابع بالقول: أن "هذه الظاهرة تحتاج إلى وقفة جريئة من الحكومتين الاتحادية والمحلية لإيجاد حلول سريعة لها لتأمين حياة كريمة للمتسولين، وللحيلولة دون استخدامهم من قبل الجماعات الإرهابية أو عصابات الجريمة المنظمة. من

محافظة بغداد تضع خطة لفرز النفايات في المنازل

بغداد والجهات ذات العلاقة.

وكانت أمانة بغداد قد أعلنت، في ١١ كانون الثاني ٢٠١٢ عن افتتاحها لأكبر مشروع لإدارة النفايات في العراق خلال العام الحالي ٢٠١٢ وبكلفة بلغت ١٣٦ مليار دينار، مشيرة إلى أن المشروع يضم تسع محطات تحويلية في جانبي الكرخ والرافضة.

يشار إلى أن الوكيل البلدي لأمانة بغداد نعيم الكعبي، كشف في آذار ٢٠١٠، أن الفرد العراقي يطرح كيلوغراما من النفايات يوميا أي ما يعادل سبعة آلاف طن يوميا في عموم العاصمة التي يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة.
يذكر أن العاصمة بغداد تعاني تراكم النفايات في غالبية الشوارع الرئيسية والفرعية فيها، وتزداد هذه النفايات في بعض المناطق الشعبية لتصبح عبارة عن "مستنقعات للنفايات"، في الوقت الذي تعجز فيه أمانة بغداد في إدارة ملف النظافة.

وتحويلها لحواد أولية يمكن الاستفادة منها في الصناعة، فضلا عن الحد من التلوث البيئي في بغداد".

وفي سياق متصل، كشف عبد الرزاق أن "المحافظة كلفت الشرطة البيئية والدفاع المدني بإغلاق معامل الدباغة في منطقة النهروان بسبب إنتاجها مواد سامة وخطرة مثل عنصر الكروم"، مشيرا إلى "وجود مشروع لتنفيذ توصيات المجلس السابق لغرض مكافحة التلوث من مداخل معامل الطابق التي تنتج ملوثات كثيرة تنتشر في الجو والكثير من الغازات غير المحترقة".
وشدد عبد الرزاق على "ضرورة مكافحة التلوث في نهر دجلة"، مؤكدا "عدم تعاون وتفاعل الوزارات مع المجلس البيئي للحد من التلوث الذي مازالت الكثير من الملوثات ترمى في نهر دجلة".
ويتكون مجلس حماية وتحسين البيئة في بغداد من ممثلين من الوزارات الاتحادية وأمانة بغداد ومحافظة

□ **بغداد / المدى**

أعلنت محافظة بغداد، امس الثلاثاء، عن خطة لفرز النفايات في المنازل لغرض إعادة تدويرها للحد من التلوث البيئي، مؤكدة عدم تعاون وتفاعل الوزارات مع مجلس حماية البيئة، فيما كشفت عن تكليفها قوات الشرطة بإغلاق معامل للدباغة لإنتاجها مواد سامة وخطرة.

وقال محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق في بيان تلقى المدى نسخة منه، إن "المحافظة كلفت لجنة لغرض إعداد دراسة من أجل البدء بتنفيذ خطة لفرز النفايات في المنازل لغرض إعادة تدويرها"، مبينا أنها "تشمل توزيع ثلاث حاويات للعائلة الواحدة من أجل فرز النفايات موقعا وتصنيفها إلى ثلاثة أصناف، ورقية وبلاستيكية وزجاجية".

وأضاف عبد الرزاق أن "عملية فرز النفايات وتدويرها من شأنها الإسهام في